

الفرج وقار عليه السلام آياته التي في اعجازها من حرم وقار ملعون من امرأة في ربهها ولا
سقط الله الى اجل الى امرأة في ربهها لان الله حرم من الروح حرمها فانها لو ولد كالأرض المرحوم
وقال تعالى شك حرمها كبح وهذا دليل على حرم الوطئ في الدبر لانه موضع الفرج الموضع
الحيث لان مرفوع الولد هو الفرج ولان الله تعالى حرم وطئها كحريمه وليس سببها تعاقبها
الذي حرم مع وجود الادوية وانما بعد ظهرها منه والدبر في الفرج في مكان حرم الله قوله
لا يقربها عفا فاني لا يعرفها لو عفا وامتناع الفرج في الفرج ولا يعرفه حتى يظهره والعفاف
اللقب تعالى عرف عن الحرام يعرف عفا فو عفا فاني كقصدنا واعلم ان الاعداء ثلثه صغير
وسيط وكبم فالصغير هو حرم الوصول غير كالبول والخالط والدم والحيض اذا حرم من
البدن والقبح اذا امتلأ وما الشبه ذلك واحرم الاوطى هو الحرام واحرم التلبس بالحيض
والنفاس فتأخر احرم الصغير في الصلاة ويحرم التلذذ ومن المصحف وكراهة الطواف
واحرم الاوسط تأخره من طيبها كراهة طيبها حرم طهارة القرآن وحرم المجد
واحد **باب الكذب** حرم هذه الاشياء كلها ويريد عليها حرم الصوم وحرم الوطئ
قال في الفتاوى امرأة تحيض في ربهها فانها لا تصح الصلاة ولا يحل لها ان تعقل عند انقطاع
الدم فان امسك روجها عن وطئها كان حرام وافضل ولمنع الصلاة والصوم ولا تقضي سوى
الصوم **باب غسل** وهو قول عائشة رضي الله عنها كانت بعد ان اغتسلت غسلت راسها
انسد على غسلها اذا ظهرت من حوضها بعض الصلابة ولا تقضي الصلاة ثم اغتسلت
والمنعم في قضا الصوم قال في النهاية والمعنى في ذكر ان اشتراط الطهارة عن الحيض
والنفاس في حق الصوم ثبتت بخلاف القياس يدل على حرمه من الحيض والحيض كقوله
الطاهر فذلك الترخي الاداء من العضا واشتراط الطهارة عنهما في حق الصلاة ثبت على
وقوع القياس فذلك الترخي في الاداء والعضان لان النفس الذي معقول المعنى يتعدى
من موضع الى غيره بخلاف النفس الذي لا يعقل معناه فان حكمه يتحدد في الموضوع الذي
يرد في النص لا يقدر القرآن ايضا حرمه وادان حوضه ونفاسه كالتقوى في الوطئ
لخاصة والجنب ولفاء فارة العوان لعمد علم الله للفقير الحاربي والجنبه في حق الوطئ
والناشر العوان بعضه على غير فلا يجوز وقد لا يجوز العورة فام الوطئ وظاهر هذا

ان الابه وما دونها سواء في التبرج وقال الطحاوي حرم له ما دون الابه والاولى
قالوا الا ان للعصا ما دون الابه القوه مثل ان يقول احدكم من الكبر والشم واليد
في الكحل او غيره فانه لا بأس به لانه لا يمنع من كراهة تعاقب وكذا اذا قال ابي عبد الله
العالم بعصا القوه كقول ربنا غفر له وكذا الاكوار ثم قوله النور والابواب الزبور
لان الكلام اسد على فان كانت اجابته او النفا على حاز لها ان تلقى الصبيانه
كله وتقطع بين الكلبين على قول الكرخي وعلا قوله الطحاوي في قوله نصف الابه ولا
تلقه اية نامر وانما حرمه واليهما ذلك لانها مضطرة الى التعليم وهي لا تقدر على رفع
حذرها تعنى هذه الاشياء الحرام ذلك لان تعدي على رفع حده وهل يجوز الحرام كقوله القرآن
قال محمد ان لا يلبس وفي منية المصلي لا يجوز ذلك اصلا وفي الحديث كراهة لم يكن
اذا كان مكارم اللوح والبياض وان وصح اليوم والساح على الارض وكنت عن
يضع يده على الكتف لانا سيم واما اذا وضع اليده على الكتف فلا يكرهه والراس
لهم ان يقروا السبع والذئب والذئبون الا اذا كان في الكرخي الايقاع العوان في المحرم
والمقتل واحكام عندنا وقال محمد حرم في الحمام الا من بعد العجل وليس حرم الحمام
فان قيل علم حدث احض اغلظام حدث اجابته قيل حدث احض اغلظ لام يمنع
صم الصوم ويقط فرض الصلاة ويبيع الوطئ خلافا لاجابته وقوله فالتقوى يتبسم على
ذوالفم الكف فان عذر المباح ان تقوى العوان دون اجنبه لان اجنبه يقدر على رفع حجابته
بالاعتكاف والحيض عاجز عن ذلك ولا يمس لمجدون مصفا بلا غلافه فاعرفا
كلا ولا الدرغ في الابه الاوراسه وقام ابي والاكوار حرم من المصحف الا ان ياتيه
بغلافه او بغلافه لقوله علم الله ليس الوان الرطافه وعلا ما يكون من اجنبه اى
متبا عدا عنه بان يكون شامتا لقاب من الماء والمسوح كالحريم والجنب دون ما
به لا اكمل السر وهو الصحيح وعند السجاني والعلامة هو اجابته المنصاع والى هو
الاولى وعلم الغنوشي ومضى ما قاله لان كيد تبع للمصحف واذا ما كرهت المسك
وكذا الاكوار وضع اصابعه على غير الكتف فبه غفد الغنوبي الام تعلم وكذا الاكوار